الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

المدة

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفرة من الزيادة العامة السادسة وفي الأسهم المحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية

(عدد 2020/152)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 27 ديسمبر2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 29 جانفي 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب والوثائق المتعلقة بالاكتتاب في جملة الأسهم الجديدة في رأس مال البنك الافريقي للتنمية وتقرير يتعلق بتعليل طلب استعجال النظر
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 05 أفريل 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 05 افريل 2021

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي **مقرر اللجنة: فيصل دربال**

مقرر مساعد: هشام العجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول

مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية وفي الأسهم المتوفرة من الزيادة العامة السادسة وفي الأسهم المحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى البنك الإفريقي للتنمية (عدد 2020/152)

أولا: تقديم مشروع القانون

يتعلق مشروع القانون الحالي بالترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في جملة من الأسهم الجديدة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية التي أحدث بموجب ثلاث مسارات مختلفة. حيث صادق مجلس المحافظين لمجموعة البنك الافريقي للتنمية في جلسته الخامسة الخارقة للعادة بتاريخ 31 أكتوبر 2019 على القرار عدد B/ BG/EXTRA/2019/03 القاضي بالزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك بنسبة 125 %، تم بمقتضاها إحداث 8371881 سهم جديد مخصصة للاكتتاب من قبل كل الدول الأعضاء.

كما عرض البنك 123751 سهم لم يتم اقتناءها من الزيادة العامة السادسة التي صادق عليها مجلس المحافظين بتاريخ 27 ماي 2010 للاكتتاب من قبل الدول الافريقية.

وعلى إثر تأكيد انضمام دولة "إيرلندا" بتاريخ 24 أفريل 2020 إلى مجموعة البنك الافريقي للتنمية، تم تفعيل القرار رقم B/BG/2019/04 الذي صادق عليه مجلس المحافظين بتاريخ 12 جوان 2019 والمتعلق بالترخيص في الزيادة العامة النموذجية في رأس مال البنك الافريقي للتنمية والذي تم بموجبه إحداث 134050 سهم جديد منها 80430 سهم موجهة للاكتتاب من قبل الدول الافريقية.

وقد أقرت الحكومة التونسية من حيث المبدأ الاكتتاب في الجزء المخصص لها من الأسهم المحدثة من الثلاثة مسارات المذكورة أعلاه على أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بجعل

هذا الاكتتاب قانونيا ونافذا وذلك بالخصوص بالمصادقة على القانون الذي يرخص هذا الاكتتاب.

تقديم البنك الافريقي للتنمية:

أحدث البنك الافريقي للتنمية سنة 1963 بمقره الرسمي بأبيدجان (كوديفوار) بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان الافريقية الأعضاء وذلك عن طريق القروض والمساهمات والمعونات الفنية. ويبلغ رأس ماله المصرح به البالغ بتاريخ 31 / 12 / 2019: 153,191 مليار وحدة حسابية (66,975 مليار وحدة حسابية [1]سنة 2018 قبل المصادقة على مختلف الزيادات) والرأس المال المكتتب: 66,146 مليار وحدة حسابية منها 4,950 مليار وحدة حسابية محررة. ويساهم في رأس مال مجموعة البنك الافريقي للتنمية 81 عضوا (54 بلدا افريقيا تمتلك 60 % من رأس المال و27 بلد غير افريقي تمتلك 40 % من رأس المال).

وشهد رأس مال البنك منذ إحداثه 6 زيادات عامة. وساهمت تونس في جل هذه الزيادات آخرها الزيادة العامة السادسة (200 %) حيث بلغت حصة تونس من هذه الزيادة 610 مليون وحدة حسابية (ما يعادل المساهمة بـ 1,357 % في رأس مال البنك) تم سداد الجزء المحرر منها على 8 أقساط متساوية ومتتالية خلال الفترة 2011 ـ 2018. وتم الترخيص في هذا الاكتتاب بموجب المرسوم عدد 26 لسنة 2011 المؤرخ في 26 مارس 2011.

ويقدم البنك قروض بشروط مالية تفاضلية بنسبة فائدة لا تتجاوز 1 % وفترة سداد تتراوح بين 20 و 25 سنة وفترة امهال تتراوح بين 5 و 8 سنوات. ومن أهم الدول المساهمة في رأس مال البنك: نيجيريا (9،3 %) وإفريقيا الجنوبية (5،1 %) ومصر (5،6%) والجزائر (4,2 %) والكوديفوار (3,7 %) والمغرب (3,6 %) وليبيا (2,3 %) والولايات المتحدة الامريكية (6,6 %) واليابان (5,5 %) وألمانيا (4,1 %) وكندا (3,8%)وفرنسا (3,7 %).

التعاون بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية:

[1] وحدة حسابية=3 دينار تونسي (معدل سعر الصرف لسنة 2020)

إن علاقة تونس بالبنك الافريقي للتنمية تعود إلى بداية الستينات، حيث كانت من البلدان التي ساهمت بصفة فعالة في إنشائه وذلك كعضو مؤسس. حيث صادقت الجمهورية التونسية على الاتفاق التأسيسي للبنك الافريقي للتنمية المبرم بالخرطوم بتاريخ 4 أوت 1963 بمقتضى القانون عدد 44 لسنة 1963 المؤرخ في 12 ديسمبر 1963.

وقد احتضنت تونس بصفة مؤقتة المقر الرسمي لمجموعة البنك الافريقي للتنمية خلال الفترة 2002 ـ 2012 وذلك على إثر تردّي الأوضاع الأمنية بأبيدجان، وتم بموجب ذلك إبرام اتفاق مقر وقتي مع مجموعة البنك، صادقت عليه الجمهورية التونسية بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 2002 المؤرخ في 19 جوان 2002.

هذا، وقد أبرمت تونس مع مجموعة البنك الافريقي للتنمية بأبيدجان في 6 مارس 2018 اتفاق احتضان المكتب الإقليمي للتنمية وإسداء الخدمات لمنطقة شمال افريقيا. وذلك في إطار تفعيل سياسة اللامركزية التي انطلق في تنفيذها البنك الافريقي للتنمية منذ سنة 2014، ودخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بمقتضى القانون عدد 48 المؤرخ في 9 أوت 2018 وسيغطي المكتب الإقليمي للتنمية وإسداء الخدمات لمنطقة شمال إفريقيا ستة بلدان: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، مصر، موريتانيا.

وقد شهد التعاون مع هذه المؤسسة نسقا تصاعديا، حيث ارتفع المعدل السنوي للقروض الممنوحة لتونس ليصل خلال العشرية الأخيرة حوالي 560 مليون دينار تونسي. وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل البنك منذ سنة 1968 إلى حدود سنة 2020، 157 مشروعا منها 12 مشروع لفائدة القطاع الخاص، بتمويلات جملية تقدّر بحوالي 9,5 مليار دولار شملت عديد القطاعات (32 % في شكل برامج لدعم الميزانية، 23 % في قطاع النقل والبنية التحتية، 20 % في القطاع المالي، 12 % في قطاع الطاقة والمناجم، 11 % في القطاع الفلاحي، 2 % في القطاع الاجتماعي). كما قدم البنك هبات بتمويلات جملية تقدر بحوالي 0,5 مليار دولار في شكل معونة فنية لتمويل دراسات واستراتيجيات قطاعية ودعم قدرات الهياكل الحكومية إلى جانب المبادرات الرائدة في مجال تشغيل أصحاب الشهائد العليا على غرار مبادرة سوق التنمية.

وتتكون محفظة المشاريع بتونس حاليا (القطاع العام والخاص) من 22 مشروعا بتعهدات جملية تقدّر بحوالي 4,4 مليار دينار تونسي ونسبة سحب تناهز 65 % ومن 21 هبة (القطاع العام والخاص) بتعهدات جملية تقدر بحوالي 77 مليون دينار تونسي ونسبة سحب تناهز 25 % (49 % في قطاع النقل والبنية التحتية، 14,7 % في القطاع المالي، 3,2 % في قطاع الطاقة والمناجم، 5,3 % في القطاع الفلاحي، 10,3 % في قطاع المياه والتطهير، 4,8 % في قطاع الصناعة، 4,7 % في القطاع الاجتماعي، 8 % في قطاعات مختلفة).

تطور رأس مال البنك الافريقي للتنمية:

عرف رأس مال البنك الافريقي للتنمية 6 زيادات عامة (1976، 1979، 1981، 1987، 1998، 2010) وأربعة زيادات نموذجية نتيجة انضمام دول جديدة لمجموعة البنك وثلاثة زيادات استثنائية مؤقتة بطلب تحرير بعض البلدان للأسهم القابلة للطلب (دون حق تصويت). كان لهذه الزيادات تأثير على حجم البنك وهيكلته إذ ارتفع رأس المال المصرح به منذ الزيادة الأولى سنة 1976 من 800 مليون و.ح إلى 153,191 مليار و.ح بعد الزيادة السابعة سنة 2019. ويعود هذا التطور الملحوظ في رأس مال البنك إلى قرار فتح رأس المال إلى الدول غير الافريقية، خاصة الغنية منها الذي أُتخذ سنة 1982 لتمكين البنك من دعم وجوده وصلابته في الأسواق المالية العالمية وبالتالي الرّفع من قدرته على الاقتراض من هذه الأسواق بشروط تفاضلية.

مبررات الاكتتاب في الزيادة العامة السابعة والأسهم الاضافية:

1. الزيادة العامة السابعة:

يلتجئ البنك لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل عملياته في البلدان الافريقية الأعضاء إلى الأسواق المالية العالمية شأنه في ذلك شأن البنوك التنموية المماثلة. ولتعبئة هذه الموارد يشترط الحصول على ثقة المتعاملين في هذه الأسواق المالية وهذه الثقة مرتبطة بدورها بتوفّر مؤشرات مالية لدى البنك مطابقة للقواعد المتعارف عليها في هذه الأسواق. ومن أهم المؤشرات التي تشكل ضمانا لمقرضي البنك نذكر مستوى رأس المال ونسبة رأس المال القابل للتحرير وترقيمها السيادي إلى جانب الضمانات المتمثلة في عضوية البلدان غير الافريقية وترقيمها السيادي.

وقد تبيّن من خلال قيام البنك بمقاربة للمؤشرات المالية أن رأس المال بمستواه الحالي لن يخول له تعبئة موارد مالية بالحجم والشروط التي تمكنه من تمويل برامج عملياته المستقبلية باعتبار الدور الهام الذي يقوم به البنك في معاضدة حاجيات التنمية في البلدان الافريقية.

وأمام تزايد طلبات الدول الأعضاء للتمويلات وللتسريع في تفعيل الأولويات الخمسة الكبرى التي أقرها السيد " Akinwumi ADESINA " إثر توليه رئاسة البنك منذ ماي 2015، ولاستكمال تنفيذ الاستراتيجية العشرية للبنك، طلبت الإدارة العليا للبنك من المساهمين منذ سنة 2016 ضرورة توفير تمويلات إضافية لدعم رأس المال حتى يتسنى المحافظة على الترقيم السيادي للبنك (AAA) وبالتالي تلبية متطلبات الرهانات المذكورة انفا بشروط متتالية تفاضلية.

وبعد العديد من الاجتماعات التي نظمتها اللجنة الاستشارية لمحافظي البنك، المفوضة لمتابعة موضوع الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك، صادق مجلس المحافظين خلال الاجتماع الخارق للعادة الذي انعقد بالكوديفوار بتاريخ 31 / 10 / 2019 على الزيادة العامة السابعة بنسبة 125 % من رأس مال البنك بموجب القرار رقم B/BG/EXTRA/2019/03 الذي يجيز برفع رأس مال البنك الافريقي للتنمية من 69،47 مليار وحدة حسابية (بعد الزيادات الوقتية والنموذجية) إلى 153،191 مليار و.ح بزيادة 83،7 مليار و.ح سيحرر منها (6 %).

2. الأسهم المخصصة لتونس في الزيادة العامة السابعة:

حسب قرار الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الافريقي للتنمية، تقدّر حصة تونس من الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك الافريقي للتنمية بـ 118454 سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد بـ 10000 وحدة حسابية مما يعادل مساهمة تونس 1،357 % في رأس مال البنك، منها 111347 سهم قابلة للاستدعاء و7107 سهم محررة (6 %) بقيمة 71،070 مليون و.ح واجبة السداد على 08 أقساط سنوية يقدّر القسط الواحد بـ 8,88375 مليون و.ح (حوالي 34،6 مليون دينار تونسي) على أن لا يتجاوز تاريخ سداد القسط الأول 31 أكتوبر 2021 مع ارسال وثيقة اكتتاب بتحفظ قبل تاريخ 31 ديسمبر 2020.

وبهذه الزيادة يصبح إجمالي اكتتاب تونس في رأس مال البنك الافريقي للتنمية 2،078 مليار و.ح منها 124،7 مليون و.ح محررة بعدد استكمال سداد الأقساط في 2028.

3. الأسهم الاضافية:

على إثر تأكد انضمام دولة "ايرلندا" إلى مجموعة البنك الافريقي للتنمية وتوفر أسهم إضافية لم يتم اقتنائها من الزيادة العامة السادسة المصادق عليها سنة 2010، عرض البنك على الدول الافريقية جملة من الأسهم الإضافية للاكتتاب حسب نسبة مساهمتهم في رأس المال أو مؤشر المساهمة بالنسبة لقاعدة البنك المتعلقة بإعادة بيع الأسهم المتبقية من الزيادة العامة السادسة.

وفي هذا الإطار، ولدعم مساهمة تونس في رأس مال البنك سيتم الاكتتاب في الأسهم المخصصة لبلادنا وذلك لدعم مستوى التعاون المالي مع البنك خاصة وأنّ نسبة مساهمة هي الأضعف في منطقة شمال افريقيا، إلى جانب ضرورة التفكير في تحسين نسبة مساهمة تونس وما لذلك من أهمية بالغة في خدمة مصالح بلادنا الاقتصادية والمالية المتعلقة أساسا بتمويل المشاريع وبرامج دعم الميزانية التي ستُبرمج في مخطط التنمية للفترة 2021-2025. كما سيكون للاكتتاب تونس في الأسهم الإضافية أهمية في تحسين تموقع تونس بالمكتب التنفيذي التمثيلي بمجلس إدارة البنك المتكون من المغرب وتونس والطوغو.

4. حصة تونس في الأسهم الإضافية:

حسب قرار الزيادة العامة النموذجية في رأس مال البنك الافريقي للتنمية المتعلق بانضمام دولة ايرلندا لمجموعة البنك، تقدّر حصة تونس بـ 1966 سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد بـ10000 وحدة حسابية، منها 1754 سهم قابلة للاستدعاء و112 سهم محررة (6 %) بقيمة 1,12 مليون و.ح واجبة السداد على 8 أقساط سنوية يقدّر القسط الواحد بـ 140 ألف وحدة حسابية (حوالي 546 ألف دينار تونسي) على أن لا يتجاوز تاريخ سداد القسط الأول 18 ديسمبر 2021 مع إرسال وثيقة اكتتاب بتحفظ قبل تاريخ 18 ديسمبر 2020. وتجدر الإشارة إلى إمكانية سداد جميع الأسهم المحررة ضمن قسط وحيد دون التقيّد بروزنامة التقسيط على ثمان سنوات.

حسب قرار الزيادة العامة السادسة في رأس مال البنك الافريقي للتنمية وتطبيقا لقواعد البنك المتعلقة بإعادة بيع الأسهم التي لم يتم اقتناؤها، صادق مجلس إدارة البنك بتاريخ 21 أكتوبر 2020 على القرار عدد B/BD/2020/21 المتعلق بحصة تونس من هذه الأسهم والتي

تقدّر بـ 17133 سهم بقيمة إسمية للسهم الواحد بـ 10000 وحدة حسابية، منها 1629 سهم قابلة للاستدعاء و104سهم محررة (6 %) بقيمة 1,04 مليون و.ح واجبة السداد على قسطين متساويين، حيث يتم سداد القسط الأول الذي يقدّر بـ 520 ألف وحدة حسابية (حوالي 2,028 مليون دينار تونسي) في أجل أقصاه 1 مارس 2021. والقسط الثاني في أجل أقصاه 2 نوفمبر 2021 مع إرسال وثيقة اكتتاب قبل تاريخ 1 مارس 2021. وتجدر الإشارة إلى إمكانية سداد جميع الأسهم المحررة ضمن قسط وحيد دون التقيد بروزنامة التقسيط على سنتين.

وبناء على ما سبق وتلخيص للثلاثة مسارات المبينة أعلاه، يهدف مشروع القانون الحالي الترخيص للدولة التونسية بالاكتتاب في حدود 1,22053 مليار وحدة حسابية في رأس مال البنك الافريقي للتنمية. ونظرا لرصد اعتمادات لخلاص القسط المستوجب بعنوان سنة 2020 بميزانية الوزارة، يتم طلب استعجال موافقة مجلس النواب على مشروع هذا القانون حتى يتسنى سداد الأسهم الإضافية المحررة في موفى سنة 2020 قبل الآجال النهائية المحددة من البنك.

تقرير يتعلق بتعليل طلب استعجال النظر

يتعلق بمشروع القانون المعروض بالترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في جملة من الأسهم الجديدة في رأس مال البنك الافريقي للتنمية في حدود 1,22053 مليار وحدة حسابية التي أحدثت بموجب الثلاثة مسارات التالية:

1) الأسهم الجديدة المتأتية من الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك بنسبة 125 %، التي تم بمقتضاها إحداث 118454 سهما للاكتتاب من قبل تونس منها 7107 سهما محررة واجبة السداد على 8 أقساط سنوية على ألا يتجاوز تاريخ سداد القسط الأول 31 أكتوبر 2021.

2) الأسهم الجديدة المتأتية من الأسهم المتوفرة والتي لم يتم اقتناؤها من الزيادة العامة السادسة التي صادق عليها مجلس المحافظين بتاريخ 27 ماي 2010، حيث تم تخصيص 1733 سهما للاكتتاب من قبل تونس منها 104 سهما محررة واجبة السداد على قسطين متساويين على أن يتم سداد القسط الأول في أجل أقصاه 1 مارس 2021.

3) الأسهم الجديدة المتأتية من الأسهم المحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" إلى مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، حيث تم تخصيص 1866 سهما للاكتتاب من قبل تونس منها 112 سهما محررة واجبة السداد على 8 أقساط سنوية على ألا يتجاوز تاريخ سداد القسط الأول 18 ديسمبر 2021.

هذا، وقد أقرت الحكومة التونسية من حيث المبدأ الاكتتاب في الجزء المخصص لها من الأسهم المحدثة من الثلاثة مسارات المذكورة أعلاه بإرسال وثائق التعهد ذات العلاقة بتاريخ 11 ديسمبر 2020 على أن تتخذ كل الإجراءات الكفيلة بجعل هذا الاكتتاب قانونيا ونافذا وذلك بالخصوص بالمصادقة على مشروع القانون الذي يرخص في هذا الاكتتاب.

وقد تضمنت وثائق التعهد روزنامة وطريقة السداد التي تم اختيارها بالتنسيق مع الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والإدارة العامة للمساهمات، حيث تقرر سداد في قسط واحد جميع الأسهم المحررة المكتتبة من الأسهم الإضافية المتأتية من الزيادة العامة السادسة ومن الأسهم المحدثة بموجب انضمام دولة "إيرلندا" المقدرة بـ 2,16 مليون وحدة حسابية (حوالي 9 مليون دينار تونس) بجزء من الاعتمادات المرصودة بميزانية الدولة لسنة 2020 التي كانت مخصصة لسداد القسط الأول من الأسهم المحررة من الزيادة العامة السابعة وصرف المبلغ إلى البنك الافريقي للتنمية في أجل أقصاه 1 مارس 2021 وسداد الأسهم المحررة من الزيادة العامة السابعة في رأس مال البنك على 8 أقساط ابتداء من سنة 2021 بعد برمجة الاعتمادات اللازمة في ميزانية 2021.

ومن المنتظر أن يدعم هذا الاكتتاب مساهمة تونس في رأس مال البنك التي تبلغ حاليا 1,357 % ليصل حوالي 1,4 % مما سيساهم في تطوير مستوى التعاون المالي مع البنك خاصة وأن نسبة مساهمتنا هي الأضعف في منطقة شمال إفريقيا (ليبيا: 2,251 %، الجزائر: 4,783 %، المغرب: 3,58 %، مصر: 5,608 %).

وبناء على ما سبق، سيخول التسريع في المصادقة على مشروع قانون الاكتتاب احترام الآجال المذكورة أعلاه (1 مارس 2021) والمحددة من البنك واستغلال الاعتمادات المخصصة من ميزانية الجدولة لسنة 2020.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 05 أفريل 2021 نظرت خلالها في مشروع القانون المتعلق وذلك على ضوء وثيقة شرح الأسباب والوثائق المتعلقة بالاكتتاب في جملة الأسهم الجديدة في رأس مال البنك الافريقي للتنمية وتقرير يتعلق بتعليل طلب استعجال النظر.

وخلال النقاش، أكد أعضاء اللجنة أنّ هذا الاكتتاب من المنتظر أن يدعم مساهمة تونس في رأس مال البنك التي تبلغ حاليا 1،357 % ليصل حوالي 1،4 % الذي سيكون له أثر إيجابي لتطوير علاقات التعاون المالي مع البنك الافريقي للتنمية وخاصة وأنّ نسبة تونس هي الأضعف في منطقة شمال افريقيا.

وأفادوا أنّ تونس كانت من البلدان التي ساهمت بصفة فعالة في انشاء البنك الافريقي للتنمية وذلك كعضو مؤسس، هذا بالإضافة إلى أنّ التعاون مع هذا البنك قد شهد نسقا تصاعديا حيث تجاوز المعدل السنوي للقروض الممنوحة لتونس خلال العشرية الأخيرة 500 مليون دينار تونسي.

وأكد أغلب النواب على ضرورة المصادقة على مشروع القانون لاحترام آجال الاكتتاب من ناحية ولاستغلال الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة 2020 من ناحية أخرى.

وتم في خاتمة الجلسة التصويت على الموافقة على مشروع القانون المعروض بإجماع الحاضرين والتفويض لمكتب اللجنة لإعداد تقرير حول المشروع.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

هيكل مكي فيصل دربال